The Iranian Nuclear File and its Impact on the Saudi Arabia-Iranian Relationship: A study in Political Geography

Dr. Ali Jarallah Sa'doon
University of Thi-Qar
Faculty of Basic Education in Suq Al-Shoyokh
E-mail: alijar583@utq.edu.iq

Abstract:

The emergence of nuclear programmes and technology is seen as a pivotal point in not only the Islamic Republic of Iran but also in the world.State military force, both conventional and unconventional, is critical to sustaining international balance, sovereignty, and political stability. The objective of this study was to determine the role of successive Iranian governments in managing the nuclear file and the agreements arrived with European countries and the United States of America, as well as their impact on Iran's relations with the Kingdom of Saudi Arabia, the Middle East, and the rest of the world, as the goal of country shifted from peaceful to military purposes. The study draws to a number of findings, the most important of which is that the nuclear file poses a threat to neighboring Gulf countries, prompting them to take escalatory measures such as completing a peaceful nuclear program that will be converted to a military programme if necessary in the future, similar to what the world's nuclear states have done, or forging alliances an overt nuclear strategy to prepare a nuclear power to secure a strategic shield against the Islamic Republic.

Key words: Islamic Republic of Iran,Saudia Arabia,Nuclear file, the Middle East.

الملف النووي الايراني وتأثيره على العلاقة السعودية–الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية

م. د. علي جار الله سعدون
جامعة ذي قار/ كلية التربية الأساسية في سوق الشيوخ
E-mail: alijar583@utq.edu.iq

الملخص :-

يعد ظهور البرامج النووية والتكنلوجيا الخاصة بها نقطه تحول ليس في تاريخ الجمهورية الاسلامية الايرانية فقط بل في العالم ، فالقوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول هي وسيلة اساسية للمحافظة على التوازن الدولي وعلى السيادة والاستقرار السياسي ، وكان الهدف من الدراسة التعرف على دور الحكومات الايرانية المتعاقبة في ادارة الملف النووي والاتفاقيات التي حصلت مع الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وانعكاس ذلك على علاقتها بالمملكة العربية السعودية ، وقد انطلقت هذه الدراسة بجملة من الفرضيات اهمها إن السياسة النووية الإيرانية للملف النووي من المحتمل ان تفرز العديد من المخاطر والتهديدات ذات الأبعاد المختلفة على المملكة العربية السعودية وعلى دول الشرق الاوسط والعالم ، اذ تحولت غايتها من الاغراض السلمية الى برنامج عسكري ، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها ان الملف النووي يشكل تهديداً لدول الجوار الخليجية ، فتتجه تلك الدول لخطوات تصعيدية كاستكمال برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم اوالقيام بعقد تحالفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على قوة نووية جاهزة لتأمين درع استراتيجي تجاه الجمهورية الاسلامية .

الكلمات المفتاحية : الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المملكة العربية السعودية ، الملف النووي ، الشرق الاوسط .

المقدمة :

يعد البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية محوراً اساسي في رسم معالم علاقاتها الدولية مع دول العالم بصورة عامة ومع دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية بصورة خاصة فالدولتان يعتبران أكبر دولتين في النظام الاقليمي الخليجي ، فضلاً عن اهمية موقعهم الجغرافي في منطقة الشرق الاوسط وعلاقاتهما الاستراتيجية التي يحكمها المنافسة والتعقيد والتقارب في مختلف المجالات الاقليمية والدولية ، ولدراسة تلك النوع من العلاقات اهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية السياسية لأنها تبين تأثير تلك العلاقات على الاحداث العالمية في المنطقة وخاصة في منطقة الشرق الاوسط ، وقد مرت العلاقة بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية بتغيرات مستمرة خلال الفترات السابقة ناتجه عن اقترانها بالقرارات والمواقف دولية ، فقد شهدت هذه القضية تنافساً واختلافا ًبين الدول العظمى المسيطرة على السياسة الدولية ، من اهمها التحول بموقف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من هذه الملف ، فلقد كانت الولايات المتحدة الراعية والمشجعة للشاه محمد رضا بهلوي الا انها اصبحت رافضة بعد التحول السياسي الذي حصل في الجمهورية الاسلامية الايرانية ومخاطر البرنامج على الامن والسلم الدوليين.

مشكلة البحث :

١- ماهي انعكاسات وتأثير الملف النووي الإيراني على العلاقة ما بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية وعلى التوازنات الاقليمية في منطقة الخليج العربي ؟

٢- ماهي ردود الأفعال الدولية والإقليمية لمواجهة التحدي النووي الايراني؟

فرضية البحث :

١- محاولة بروز الجمهورية الاسلامية كدولة نووية يعرضها الى العديد من الضغوط من الولايات المتحدة والدول الغربية مما يفرز العديد من المخاطر والتهديدات ذات الأبعاد المختلفة على دول الشرق الأوسط ومنها المملكة العربية السعودية .

٢- رود الافعال الدولية لمواجهة التحدي النووي الايراني امتازت بالاختلاف بين مواقف الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، اما موقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج فقد دعت الى ايجاد حل دبلوماسي للازمه النووية الايرانية .

أهمية البحث :

١- ان دراسة الملف النووي الايراني يعد من المواضيع الحيوية في منطقة الشرق الاوسط فهو احد مقومات جعل ايران قوة عسكرية اقليمية نتيجة للتغيرات الحاصلة في العالم والتي كان لها اثر على

العلاقات الدولية بين ايران والمملكة العربية السعودية ودول الخليج خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وانخفاض دور العراق من معادلة القوة في المنطقة .

منهجية البحث :

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام عدة مناهج معتمدة في حقل الجغرافية السياسية منها المنهج الوظيفي بوصفه اكثر المناهج فعالية ودقة للجغرافي السياسي ويعتمد على التحليل الجغرافي لوظيفة الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها داخلياً وخارجياً [١]، كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي وينطلق هذا المنهج بتفسير أحداث الماضي بما صادفها من ظروف طبيعية وتكنولوجية وعلاقات الدول وشخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين [٢].

حدود منطقة البحث :

تُحدَّدت الدراسة مكانياً بالحدود الجغرافية للجمهورية الاسلامية الايرانية في جنوب غرب اسيا بين دائرتي عرض (٢٥-٤٠) شمالاً، وبين خطي طول (٤٤-٦٣) شرقي خط غرينتش والمملكة العربية السعودية في جنوب غرب قارة آسيا ين دائري عرض ١٥ درجة – ٣٣ درجة شمال خط الاستواء ، وخطي طول ٣٤ درجة – ٥٦ درجة شرق خط غرينتش ، خريطة (١) ، وزمانياً عام ١٩٥٧ بداية نشاة البرنامج النووي الايراني وصولاً الى عام ٢٠١٨.

المبحث الاول

لمحة تاريخية عن البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية

نشأ البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية في عهد الشاه محمد رضا البهلوي *، اذ حلم بإعادة المجد القديم لايران من خلال تحويلها إلى قوة إقليمية في المنطقة ، فقد كان يؤمن بانها الدولة الوحيدة القادرة على المحافظة على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وقد اوضح ذلك في كتابه ((Answer to History) بدعم وتشجيع ومساعدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية [٣] ، ففي عام ١٩٥٧ وقع شاه ايران على اتفاقية تعاون بين ايران والولايات المتحدة الامريكية في اطار برنامج (الذرة من اجل السلام)* للاستخدام السلمي للطاقة النووية لمدة زمنية حوالي (١٠) سنوات حصلت بموجبها ايران على مساعدات نووية وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب الخاص للاستخدامات السلمية ، كما قام بانشاء مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران في العام ١٩٥٩[٤] اعقبه شراء مفاعل نووي بحثي من الولايات المتحدة بقدرة خمسة ميغاواط وقد بدا العمل فيه عام ١٩٦٧ في مركز طهران للبحوث النووية (TNRC) لينتج ٦٠٠ غرام من البلوتونيوم سنوياً [٥] ، اضافة

خريطة (١) الموقع الجغرافي للجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية

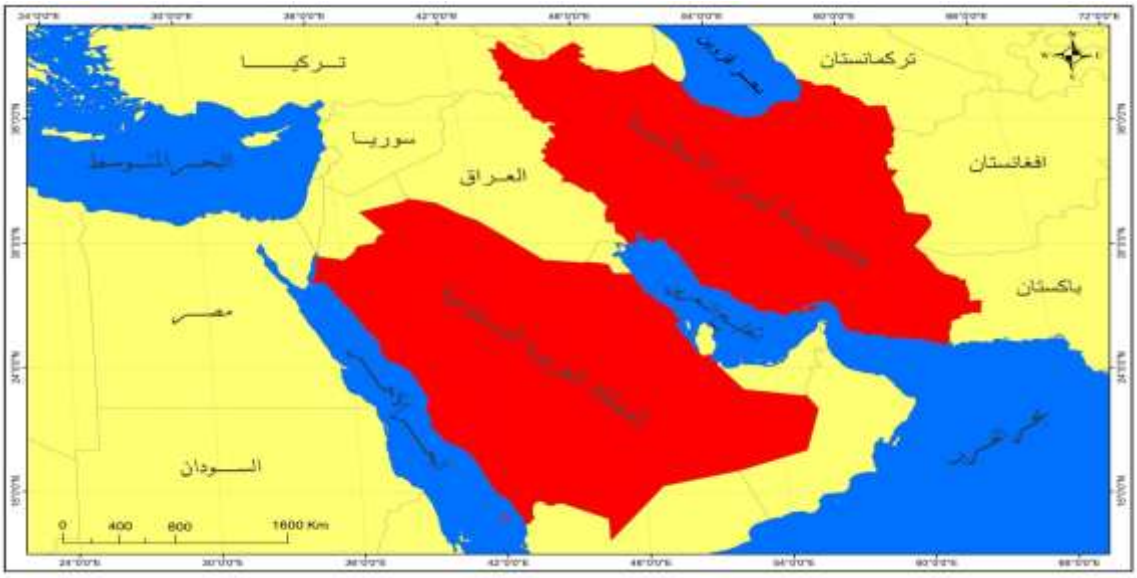

المصدر: الباحث بالاعتماد على : خريطة العالم ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map 10.8

الى تأسيس المنظمة الايرانية للطاقة النووية (**AEOI**) عام ١٩٧٤ والتي اخذت على عاتقها تسهيل العمل والتعاون مع المؤسسات الدولية وتنفيذ البرنامج النووي وخصصت لها ميزانية قدرت بنحو ٣٠ مليون دولار، وتم الاتفاق مع المانيا الغربية على تزويد إيران بالتقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتونيوم وبناء مفاعلين الاول في منطقة بوشهر والثاني في منطقة الأهواز تبلغ طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميغاواط في عام ١٩٧٥ [٦] ، كما حصلت ايران من جنوب إفريقيا في أواخر السبعينات على كميات من أكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بالكعكة الصفراء من أجل استخدامه في المجالات النووية المختلفة [٧] ، وللتأكيد على حسن نواياها وقعت ايران معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT [***] في الأول من تموز عام ١٩٦٨ وعلى اتفاقية الضمانات النووية عام ١٩٧٥ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنص المادة الرابعة منها على أن معاهدة الحد من انتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بحق الدول في انتاج الطاقة النووية وتطويرها واستعمالها للأغراض السلمية)، وقد سمحت هذه المعاهدة لإيران وبموجب البروتوكول الموقع باستيراد احتياجاتها الفردية لتشييد المفاعل النووي المشار إليه سابقا، وبذلك تكون إيران قد حصلت على دعم الشرعية الدولية وحصانتها للبرنامج الذي باشرت التخطيط له مع الولايات المتحدة ووضعته في نطاق التعاون والاتفاقيات التي أفرزتها العلاقات المتميزة بين الدولتين [٨]، وعلى صعيد التعاون مع فرنسا فإنه تم الاتفاق على بناء أربعة مفاعلات فرنسية في مدينة" دارخوين "عام ١٩٧٧[٩] ، فقد كان نظام الشاه يسعى الى تطوير قدراته النووية للأغراض السلمية [١٠] ولكن بعد سقوط شاه ايران عام

١٩٧٩ تأثر البرنامج النووي بشكل سلبي بالعزلة الدولية وتوقف المساعدات الأمريكية والعمل بالمفاعلات النووية الفرنسية والألمانية [١١] ، كما اصدر أية الله الخميني فتوة منع بموجبها إنتاج الأسلحة النووية فضلاً عن تعرض المنشآت الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي أثناء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠[١٢] ، ثم ادركت الحكومة الايرانية اهمية احياء البرنامج النووي فعملت على اتجاهات محددة تمثلت في استكمال محطة بوشهر للطاقة واستعادة الكوادر العاملة في المجال النووي [١٣] والحصول على الدعم الخارجي لبرنامجها النووي من مصادر متنوعة وتنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي بمساعدة فرنسا ، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع واعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين [١٤]، اذ اعلنت عام ١٩٨٧ إن لديها خططاً لأنشاء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع والمعروف بـ(الكعك الأصفر) في اقليم يزد ، وقد بدأت بأنشائه عام ١٩٨٩ [١٥] ، فضلاً عن تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة طهران بمساعدة فرنسا [١٦] ، وفي مطلع عقد تسعينات القرن الماضي سعت الجمهورية الاسلامية الايرانية الى تطوير التقنية النووية من خلال الانفتاح على الدول التي تولي اهتمام واسع بالنشطات النووية مثل (الهند – باكستان – الصين – روسيا – كوريا الشمالية) وعبر جهودها الحثيثة للحصول على التكنولوجيا والمساعدة الأجنبية [١٧] ، لاسيما بعد تسلم رفسنجاني السلطة عام ١٩٨٩ استمر العمل على إعادة بناء المفاعل النووي في بوشهر جنوب ايران فضلا عن بناء مفاعلات نووية جديدة ، كما عمل الرئيس الجديد على التأكيد بضرورة عودة الخبرات الايرانية العاملة قديماً بالبرنامج النووي من الخارج وابداء كافة التسهيلات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية[١٨] فضلا عن توقيع اتفاقية تعاون رسمية مع الصين في مجال البحوث النووية عام ١٩٩٠ ، وفي سبتمبر عام ١٩٩٢ ذكرت تقارير أن الرئيس الإيراني رفسنجاني أنهى مفاوضات خاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة ٣٠٠-٣٣٠ ميغاواط من الصين الشعبية خلال زيارته لبكين وهو ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة [١٩] اذ قامت لجنة من مفتشي الوكالة عام ١٩٩٢ من التحقق من امكانية حيازة ايران لبعض الاسلحة النووية نتيجة لتقارير دولية وغربية ولم تعثر على أي مخلفات [٢٠]، وابلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمخططاتها الهادفة إلى المضي قدماً ببرنامجها للطاقة النووية وأنها باشرت في برنامج طويل الأمد لبناء منشئات نووية [٢١] ، لاسيما بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ ورات أنه من الممكن أن تكون هي القادمة بعد العراق فسارعت إلى تطوير سلاحها النووي حتى تعزز من قوتها الإقليمية في حال حدوث عدوان عليها وكخطوة منها للحفاظ على أمنها القومي، كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى أرباح هائلة استغلتها ايران مباشرة في تطوير قوتها النووية [٢٢]، ومن اهم المواقع التي تستخدمها ايران لتطوير برنامجها النووي والتي تنتشر على امتداد مساحة كبيرة في الدولة هي [٢٣] :

١- **مركز اصفهان للتكنولوجيا النووية :** هو عباره عن مركز بحثي تابع لجامعة أصفهان ويعتبر القاعد الأساسية للبرنامج النووي الايراني وهو مركز بحثي تم افتتاحه عام ١٩٨٤ بمساعده صينية ، وينظر اليه المهتمين بانه العصب الاساس لبرنامج الاسلحة النووية الايرانية ، يحتوي المركز على مفاعل بحثي صغير اكملت الصين بناءه عام ١٩٩٢ يستخدم كمصدر للنيوترون بقدره ٢٧ ميغاواط جهز معه ٩٠٠ غم من اليورانيوم عالي التخصيب وكمية من الماء الثقيل ، اما المفاعل الثاني تم افتتاحه في حزيران ١٩٩٤ ويستخدم بصورة اساسية للأغراض البحثية) ويحتوي المركز على جهازين احدهما مركب لتغذية الوقود النووي بصورة عمودية والاخر مركب للغرض نفسه بصورة افقية .

٢- **مركز طهران للأبحاث النووية :** يعتبر هذا المركز من المصادر العلمية التي توفر الخبر والمعرفة اللازمة في المجال النووي يقع في ضاحية امير باد في العاصمة طهران ، وهو يتبع لمنظمة الطاقة الذرية الايرانية ، ويهتم المركز بالفيزياء النظرية ومنها الفيزياء التي تتعلق بالطاقة العالية والاشعاعية وبضمنها فيزياء الجزئيات والفيزياء الفلكية والفيزياء النووية ، ويحتوي على مفاعل بحثي حراري بقدرة ٥ ميغاواط، حصلت علية ايران من الولايات المتحدة في عهد الشاه ودخل الخدمة عام ١٩٦٧ ويعمل بشكل متقطع زمنياً لا يتجاوز ٦-٨ ساعات في الاسبوع الواحد ، كما يحتوي على مختبر لفصل البلوتونيوم وبالرغم من المعلومات التي تفيد بان المركز يقوم بإنتاج نظائر مشعة فأنها ليست بالدرجة التي يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة النووية.

٣- **مجمع بوشهر النووي:**[٢٤] : وهو موقع لمفاعلين نوويين بقدرة ١٠٠٠-١٣٠٠ ميغاواط على التوالي، تأسس في العهد الامبراطوري بمساعدات أمريكية وأوربية في عهد الشاة عام ١٩٧٥ ، ويقع على الساحل الشرقي للخليج العربي ولم يكتمل الاجزئياً عند قيام الثورة الاسلامية الايرانية التي علقت العمل به عام ١٩٨٤ ويضم الموقع كلية الطاقة النووية ، في عام ١٩٩٥ ابلغت ايران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن رغبتها في اكمال بناء احد المفاعلين الرئيسين والذي يعرف (بوشهر ١) وترى ايران ان اكمال هذا المفاعل سيوفر لها من ١٠-٢٠ % من حاجتها الى الطاقة الكهربائية ، وفي اواسط عام ٢٠٠٣ نشر تقرير في روسيا جاء فيه ان ٨٠% من (بوشهر ١) قد اصبحت جاهزة بمساعدات روسية وصينية ، وقد تم تعبئة أولى محطات الطاقة النووية بوقود مصنع في روسيا عام ٢٠١٠.

٤- **موقعي نطنز) واراك النووي:**[٢٥] : اظهرت الاقمار الصناعية وجود منشئات نووية كبيرة بالقرب من مدينة (نطنز) والاخرى بالقرب من مدينة اراك وقد وصفها الناطق باسم وزارة الخارجية الايرانية حامد رضا اصفي بانها منشئات نووية ذات طبيعة سلمية وان ايران لم تنتهك القواعد الدولية بالمجال النووي

وانها تخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي عباره عن منشئات لتخصيب اليورانيوم ما بين ٤٠٠-٥٠٠ كيلو غرام سنوياً .

٥- **مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية(iR-4)** : يقع الى جنوب مدينة تبريز بمسافة ٨٠ كم وهو مركز نووي متخصص بالبحوث الطبية والزراعية ويحتوي على مفاعل نووي بحثي روسي الصنع. منخفض القدرة روسي الصنع تم أنشأوه عام ٢٠٠٤ وينتج كمية من ثماني الى عشر كيلو غرام من البلوتونيوم سنوياً وهي مخصصة للأبحاث الطبية.

٦- **محطة (لشكر اباد):**[٢٦] محطة تجريبية لأثراء بالليزر تأسست عام (٢٠٠٠) اذا اجريت تجارب لتخصيب الاورانيوم بالليزر في المدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ فاستخدمت ٢٢ كيلو غرام من معدن اليورانيوم الطبيعي لإنتاج اليورانيوم الطبيعي المخصب بنسبة تتراوح ما بين ٣-٤%.

٧- **مفاعل بارشين** : مختص في البحث وتطوير وانتاج المتفجرات والصواريخ وهو معزول ومنفصل من اجل ضمانته.

٨- **منشأة اراك** : تتواجد في غرب العاصمة الإيرانية طهران تحتوي عل مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل بقدرة ٤٠ ميغا واط ، وتعمل عل إنتاج البلوتونيوم كمنتج ثانوي وهو خاضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة.

٩- **منشأة فوردو النووية** : جاء تأكيد إيران عل امتلاكها عام ٢٠٠٩ ، تقع بمنطقة جبلية جنوب طهران يتم فيها تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠%.

١٠- **منشأة آب علي** : الواقعة في طهران وتستخدم لاختبار أجهز الطرد المركزي.

خريطة (٢) بعض المواقع النووية للجمهورية الاسلامية الايرانية

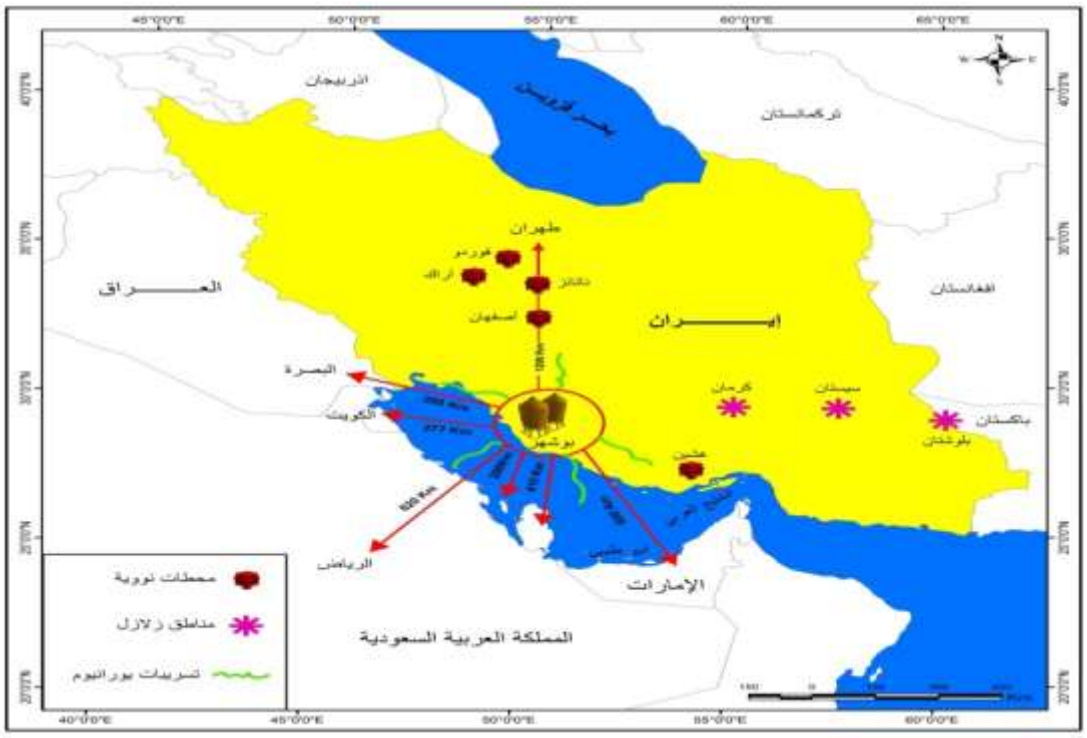

المصدر: الباحث اعتمادا على:١- الموقع الالكتروني

http://www.ncema.gov.ae/portal/ar/media-center/news/25/4/2013:

٢- مرئية القمر الصناعي لاندسات (Landsat 8)، دقة تميزية ١٥م.

ويمكن تلخيص اهم اهداف الجمهورية الاسلامية الايرانية لتطوير برنامجها النووي بالاتي:

١- محاولة تخفيض استهلاكها من الغاز والنفط من خلال أنشاء وتطوير المفاعلات النووية والاعتماد على الطاقة النووية فهي من الطاقات المصاحبة للبيئة وتؤمن جزء كبير من طاقة ايران الكهربائية بواسطة المواد النووية.

٢- احاطة الجمهورية الاسلامية الايرانية بترسانات ضخمة نووية من دول مثل باكستان، الهند، الصين، اضافة الى التواجد العسكري الامريكي في دول الخليج وما لديه من اسلحة متنوعة .

٣- تحديث قواتها المسلحة وتعزيز قدراتها العسكرية والقيام ببعض التعديلات التكنولوجية المحلية على بعض النظم الفرعية والنظم الإلكترونية المستخدمة في الطائرات وتكييف الأسلحة الجديدة وتعزيز قوة النظام لدى الشعب الايراني .

٤- تسعى إيران إلى تطوير منظومة جوية دفاعية بالاعتماد على الدعم الروسي وفيما يتعلق بالقوة البحرية فقد طورت إيران على مدى عقود أسطولا بحرياً، الغاية يضم ثلاث غواصات ونحو 140 زورقا خفيفا قتالي

للدوريات وعمل قوات خفر السواحل تطوير قوات الردع التقليدية عبر تطوير وتحديث عدد من أجيال الصواريخ طويلة المدى التي بإمكانها تدمير أهداف في عرض بحر العرب وداخل العمق الإسرائيلي[٢٧].

٥- محاولة زعزعة بلدان الخليج العربي وتقويض تقتهم بضمانات الامن الامريكية من اجل وضع نهاية للتواجد العسكري الامريكي في المنطقة [٢٨].

المبحث الثاني

ادارة الولايات المتحدة والدول الاوربية للاتفاق النووي الايراني :

مر الاتفاق النووي بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية بفترات مختلفة ، اذ تعتبر البدايات الاولى للمفاوضات بين ايران والدول الغربية عام ٢٠٠٣ والتي عرفت (باتفاقية سعد اباد) الموقعة في طهران مع دول الترويكا (3+1) (فرنسا ، المانيا ، بريطانيا) اول اتفاق نووي ايراني – غربي في عهد حكومة محمد خاتمي وابرز نقاط جاء هذه الاتفاق هي :

١- تعليق العمل الطوعي على تخصيب اليورانيوم .

٢- التوقيع على البروتكول الاضافي المطروح من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣- اعتراف الدول الموقعة على الاتفاق في حق ايران باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٤- تزويد ايران من قبل دول الترويكا بالمساعدات الخارجية التي تحتاجها .

وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ نشر نص الاتفاق بين الجمهورية الايرانية والدول الاوربية الثلاث اكد فيها الجانبان على التزامهم بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، كما اعلنت ايران انها لن تسعى لامتلاك الاسلحة النووية وسوف تقوم بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية وستواصل تنفيذ البروتكول الاضافي بشكل تطوعي ، وقد اعطت هذه الاتفاقية الامل بالوصول الى حل مناسب ودبلوماسي لهذه القضية ، الا ان الاصرار الايراني وحرصه على امتلاك الطاقة النووية ادخل القضية بمرحلة مواجه وصراع ، ففي ٢ايلول ٢٠٠٤ صرحت الولايات المتحدة الامريكية ان الوقت قد حان للاعتماد على مجلس الامن الدولي لحل مسالة الملف النووي الايراني بسبب قدرة ايران على اعادة تخصيب كمية من اليورانيوم كافية لصنع اربع قنابل نووية ، فأعلنت ايران في ٦ شباط عام ٢٠٠٥ انها سوف تتخلى عن جميع التزاماتها اذا احيل الملف النووي الايراني لمجلس الامن [٢٩] ، وعلى اثره قامت بأنهاء التعليق وازالت اختام الوكالة عن منشاتها وايقاف العمل في البروتكول الاضافي وانها لن تخضع للتهديدات الغربية فأصدرت مجموعه بيانات اكدت فيها نجاحها في امتلاك دورة الوقود النووي وانها قد اصبحت ضمن الدول النووية في ١٠كانون الثاني عام ٢٠٠٦ متجاهلة قرارات الوكالة الدولية فتم ترحيل ملفها النووي الى مجلس الامن الدولي في اذار من نفس العام بعد ان قدمت دول الترويكا مشروع قرار بهذه الصدد للوكالة الدولية [٣٠]

ليصدر مجلس الامن اول قراره المرقم (١٧٣٧) في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٦ والذي دعا فيه ايران لإيقاف التخصيب فواجهته ايران بالرفض باعتباره حق من حقوقها وفي ظل العقوبات والمفاوضات غير الجدية اعلنت ايران عام ٢٠٠٧ انها اجتازت عتبة الثلاثة الاف جهاز طرد مركزي وهي عتبة رمزية لأنها تسمح نظرياً بصنع المادة الاولية للقنبلة الذرية وهي باتت تملك الان عشرين الف جهاز للطرد المركزي نصفها قيد الخدمة ، وفي العام ٢٠٠٩ دخلت الجهود التركية – البرازيلية على خط المفاوضات [٣١] ، فقد استطاعت عام ٢٠١٠ التوصل الى اتفاق ثلاثي بين كل من (ايران –تركيا– البرازيل) والذي عرف باتفاق (تبادل الوقود النووي) والذي يعد بادرة الانفراج للازمة الايرانية اذا تقوم ايران بإبلاغ الوكالة الذرية خطياً وعبر القنوات الرسمية بهذا الاتفاق خلال سبعة ايام من تاريخ الاتفاق [٣٢]، كما تقوم ايران بايداع ١٢٠٠ كغم من اليورانيوم المنخفض التخصيب لدى تركيا على ان تبقى الكمية ملكاً لإيران ويمكن للوكالة الدولية وايران وضع المراقبين لمراقبة مسالة الحفاظ عليها، كما تقدر كل من تركيا والبرازيل مسالة التبادل النووي والتزام ايران بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية [٣٣] ، وفي عام ٢٠١٢ اعلنت الجمهورية الاسلامية الايرانية عن استعدادها لمعاودة المفاوضات حول البرنامج النووي الايراني مع دول (5+1) وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن (الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا، روسيا، فرنسا، الصين) بالإضافة الى المانيا كممثل عن الاتحاد الاوربي) لتعتبر المرحلة الثالثة من المفاوضات بعد اتفاقية (سعد اباد ٢٠٠٣) والاتفاقية الثلاثية (٢٠١٠) وعندما تولى حسن روحاني منصب الرئاسة عام ٢٠١٣ م دار الحديث عن تلك التوجهات السياسية الايرانية داخلياً وخارجياً، واهمها حول الملف النووي الايراني والعقوبات التي فرضت على ايران بسبب الملف النووي الايراني ، فيمكن القول انها مرحلة جديدة من الاعتدال، وقد دعا الرئيس روحاني الى التعامل بشكل واضح مع القوى الغربية حول الملف النووي ، واكد على الاستراتيجية الإيرانية التي تقوم على التحرك الدبلوماسي، فالدبلوماسية و تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف المتفاوضة هي الطريق الوحيد لحل هذه الازمة [٣٤]، فقد شهدت العلاقات مع الغرب انفراجاً كانت أولى مؤشراته اتفاق إيران و بريطانيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد انقطاع دام أكثر من سنتين، كما بعث روحاني بعدة رسائل إيجابية للغرب معتبرا أن هناك فرصة سانحة لإقامة علاقات صداقة بين إيران والعالم، مؤيدا إبداء المزيد من الشفافية والثقة المتبادلة في البرنامج النووي خدمة لهذه الدولة ، وسيعمل على تفعيل المحادثات بين الجمهورية الاسلامية (الايرانية) مع دول (5+1) ، كما قام بتحويل ملف التفاوض النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية، لكي يصبح التفاوض الدبلوماسي من حصة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، الذي مارس دورا محوريا ًلبناء التقارب بين واشنطن وطهران مستندا إلى رصيد علاقاته القوية مع المسؤولين الأمريكيين أثناء عمله مندوبا لبلاده في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢، وشغله منصب نائب وزير الخارجية الإيراني في للمدة(١٩٩٢ – ٢٠٠٢)

وقد وصفه رئيس المجلس الإيراني الأمريكي تريتا بارسي بأنه أحد المهندسين الأساسيين لخطة حل الملفات العالقة بين أمريكا وإيران عام ٢٠٠٣ م والتي اطلق عليها اسم الصفقة الكبرى، وهذا الانفراج انعكس في المواقف الدولية التي صدرت مثل تصريح منسقة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون آنذاك الذي أكد أن فوز روحاني قد يسمح بالتوصل إلى حل دبلوماسي سريع للملف النووي الإيراني، وقالت في بيان عقب فوزه بالانتخابات أنها" مازالت عازمة وبقوة على العمل والتفاوض مع القادة الإيرانيين الجدد من أجل التوصل سريعا إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية [٣٥]، وقد كانت الأهداف التفاوضية الايرانية ثلاثة هي دفع الخطر عن الجمهورية الإسلامية، و تنمية القدرات الاقتصادية لها من خلال العمل لإكمال المشروع النووي الايراني الذي يعد طفرة اقتصادية نوعية لما له من توفير لمخزون الطاقة النفطية والغازية وتوفير وقود لمحطات الكهرباء بدلاً عن النفط ، اضافة الى تبديل الازمة بفرصة جديدة للنهوض بواقع ايران، فتم التوصل الى اتفاق جنيف عام ٢٠١٣ والذي ساعد على خلق اجواء بين ايران والولايات المتحدة الامريكية وابرز ماجاء في بنوده الاتي [٣٦] :

١- تحتفظ ايران بنصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% بشكل اوكسيد لإنتاج وقود مفاعل طهران البحثي والنصف الاخر من مخزون 20 uf6 (هيكسا فلوريد اليورانيوم) تخفض نسبة التركيز فيه من ٢٠% الى اقل من ٥% شريطة عدم استخدام تقنية اعادة التأهيل .

٢- تعلن ايران انها لن تمارس نشاطات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق ٥% خلال ٦ اشهر .

٣- تعلن ايران انها لن تقوم بنشاطات ترمي الى تطوير منشآت انتاج الوقود النووي في (نطنز وفوردو او مفاعل اوراك) التي تطلق عليها الوكالة الدولية تسمية(IR_40) وهي تسمية مفاعل الماء الثقيل .

٤- ايران اعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية انها ستعمل على تحويل مادة uf6 المخصب الى uo2 مخصب بنسبة ٥% وانها ستحول مادة uf6 المخصب حديثاً الموجودة لديها الى اوكسيد بمستوى ٥% في غضون الاشهر الستة المقبلة .

٥- لن تقوم ايران بتشييد منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم.

٦- تستمر ايران في برنامجها بقطاع (التطوير والتنمية) الموضوع ضمن المراقبة ومنه برنامج البحث والتطوير حول التخصيب والذي لا يهدف الى تخزين اليورانيوم المخصب .

٧- لن تقوم ايران بأي عمليات تأهيل للمواد النووية او تشييد منشآت لها قابلية على اعادة التأهيل .

٨-زيادة عمليات المراقبة على نشاطاتها النووية ، كما يتم تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات محددة تضم تصاميم منشاتها النووية وتزويدها بمعلومات تقنية مفاعل اراك والسماح لمفتشي الوكالة بالاطلاع على ملفات التصوير في حال عدم حضورهم اثناء عمليات التفتيش الدورية والوصول الى

ورشات تجميع اجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم ومراكز عمليات التركيز، وفي المقابل تتعهد المجوعة السداسية بالقيام بتنفيذ الخطوات التالية :

١- تعليق خطط خفض شراء النفط الخام من ايران بصورة فورية بحيث يستطيع الزبائن الحاليون الاستمرار بمعدل عمليات شراء النفط الخام من ايران .

٢- اعادة مبالغ محددة من عائدات صادرات النفط الايراني من الخارج الى ايران وتعليق الحظر الامريكي والاوربي على عمليات بيع النفط وتصدير المنتجات البتروكيمياوية وتصدير الذهب والمعادن الثمينة وصناعة السيارات والخدمات المرتبطة بها والسماح بإصدار شهادات تجارية من اجل شراء قطع غيار للطائرات المدنية الايرانية .

٣- تعليق اصدار أي قرارات حظر نووية على ايران من قبل مجلس الامن والاتحاد الاوروبي .

٤-تمتنع الحكومة الامريكية عن اصدار أي حظر جديد في اطر الخيارات القانونية لرئيس البلاد والكونغرس .

٥- سيتم فتح اعتماد مالي بهدف تسهيل العمليات التجارية الخاصة بالشؤون الانسانية لسد الحاجات الايرانية الداخلية بالاستفادة من عائدات النفط خارج البلاد ، كذلك الدفوعات المالية المباشرة الخاصة بالطلبة الجامعيين في خارج البلاد لمدة ستة اشهر حسب المبالغ المتفق عليها ورفع سقف الحصول على تراخيص الاتحاد الاوروبي حول عمليات التبادل المالي في الشؤون التجارية الى المبالغ المتفق عليه .

وقد اظهر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر نيسان ٢٠١٤ ان ايران ملتزمة ببنود الاتفاق النووي الذي ابرمته عام ٢٠١٣ في جنيف مع مجموعة دول (5+1) اذا قللت نسبة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% ، والخطوة الناجحة في هذه السياسة الخارجية بخصوص البرنامج النووي اعلنها الرئيس حسن روحاني في منتدى دافوس (ايران لن ترغب يوما في قنبلة ذرية ، ولن ترغب ذلك في المستقبل) [٣٧]، ويرى بعض المراقبين ان التقارب الغربي – الايراني ومابعده من مفاوضات في جنيف في تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٣ كان تقاربا حقيقياً للأسباب التالية[٣٨] :

١- زيادة وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية على طهران واقتصادها المتعثر في ظل انخفاض سعر صرف العملة الايرانية والارتفاع الحاد للأسعار وتراجع احتياطي العملات الاجنبية في المصرف المركزي الايراني

٢- محاولة امتصاص الغضب الشعبي الايراني الناجح عن تدهور الاوضاع الاقتصادية المرافقة لازمة البرنامج النووي الذي كلف مليارات الدولارات وتوجيه موارد البلاد لدعم الحلفاء في الخارج بدلاً من التنمية الداخلية .

٣- محاولة طهران الحفاظ على مكانتها الإقليمية في المنطقة من خلال التوصل الى تفاهمات غربية – ايرانية تعترف بمصالح طهران ونفوذها في المنطقة .

٤- محاولة ايران في ضمان امنها رغبة منها في ايجاد تسوية سياسية لبرنامجها النووي باقل تنازلات ممكنة في ظل خشية ايران من تزايد الضغط الدولي عليها بعد تحييد حلفائها .

٥- استغلال طهران الفراغ الاستراتيجي في المنطقة الناجم عن اختلاف الرؤى بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية في شأن قضايا المنطقة واهمها الازمة السورية .

٦- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق توازن سياسي في المنطقة في ظل حال الاستقطاب والمحاور التي اوجدتها الثورة السورية وامتدت اثارها الى عدد من الدول (العراق –اليمن –لبنان) ودول الجوار الجغرافي الاخرى لسورية .

كان الحافز الرئيسي لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي الى الحصول على أسلحة نووية من جهة ، ورغبة إيران في إنهاء الوجع الاقتصادي الذي تعانيه بسبب الأثر المركّب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها الرئيس نجاد [٣٩] ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠١٤ولقي هذا الاتفاق ترحيب وتأييد على المستوى المحلي وعلى المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي، وصرح الرئيس حسن روحاني((سيفتح افاقاً عندما تحل هذه الازمة)) ، وان سياسته الخارجية حريصة على ايجاد اجواء مبنية على الاحترام المتبادل، والعمل على تطوير العلاقات مع المؤسسات الاوربية ومعالجة حالات سوء الفهم وايجاد اجواء جديدة من التعاطي والفهم المشترك المبني على اساس الاحترام المتبادل [٤٠] ، وقد عادت المفاوضات بين ايران والقوى الست حول الملف النووي كان اخرها في مدينة لوزان سويسرا والتي عرفت (اتفاقية لوزان) واعتبرت الاتفاقية النهائية التي تم التصويت عليها في ١٤تموز ٢٠١٥ إبان حكم الرئيس السابق أوباما، وبحضور ورعاية الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة(فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين) ودار الاتفاق بصورة رئيسة حول المسائل التالية [٤١]:

١- ان تحتفظ ايران خلال عشر سنوات بقدرتها على التخصيب في موقع نطنز باجهزة غير متطورة وأن لا تتجاوز النسبة (٣,٥ – ٥)% ، اذ يبقى مخزون اليورانيوم المخصب في مستوى منخفض يحول دون تمكينها من إنتاج أسلحة نووية وتحت الاشراف التام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢- تحتفظ إيران ولمدة 15 سنة بمخزون من اليورانيوم اقل من300 كغم ويتم بيع الكميات الزائدة حسب الاسعار العالمية ، وتسلم للجهات الدولية المشرية مقابل اليورانيوم الطبيعي .

٣- توافق ايران على عدم اجراء بحوث او اعمال تطوير مرتبطة بتخصيب اليورانيوم في منشاة فوردو لمدة ١٥ عام .

٤- تقليص عدد اجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم الجاهزة للتشغيل باكثر من الثلثين من ١٩ الف جهاز الى ٦١٠٤ فقط ، وتشغل ٥٠٦٠ جهاز لمدة عشرة اعوام ، على ان تستخدم ايران اجهزة من الجيل الاول في الفترة المذكورة .

٥- ازالة اجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني المركبة حالياً في منشاة نطنز وعددها الف جهاز على ان تضعها قيد التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة ١٠ اعوام ، ويمنع استخدام هذه الاجهزة الا في حالات معينة مثل تبديل المعدات المسموح بتشغيلها.

٦- عدم بناء أي منشاة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم او مفاعل يعمل بالماء الثقيل لمدة ١٥ عام .

٧- اعادة تصميم وبناء مفاعل اراك والذي يعمل بالماء الثقيل بشكل لا يمكنه من انتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في الاسلحة النووية، وتقضي عملية اعادة البناء تدمير قلب المفاعل او نقله خارج ايران ليقتصر على البحوث وانتاج النظائر المشعة الطبية .

٨- تستطيع ايران استبدال اجهزة الطرد المركزي المعطلة بأخرى جديدة من النوع نفسها.

٩- الاعتماد على الماء الخفيف حصراً من اجل الابحاث العلمية والتقدم التكنلوجي العالمي وبهذا تعزز التعاون الدولي بهذا الخصوص .

١٠- ستراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية المواقع النووية الايرانية كلها بانتظام ، كما سيكون في امكان مفتشي الوكالة الوصول الى سلسلة امداد البرنامج النووي خصوصاً مادة اليورانيوم والى مناجم اليورانيوم والاماكن التي تنتج الكعكة الصفراء (نوع مركز من اليورانيوم) لمدة ٢٥ عام .

١١- تطبيق ايران للبروتكول الاضافي الذي يمنح الوكالة القيام بزيارات مفاجئة الى اي منشاة نووية يشتبه في انها تحتضن نشاطاً نووياً غير مسموح به .

١٢- تبقى العقوبات المفروضة على ايران سارية المفعول حتى توقيع الاتفاق النهائي الذي حددت له مهلة تنتهي في الثلاثين من حزيران ٢٠١٥ .

١٣- تخفيف تدريجي للعقوبات النووية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي اذ تقيدت طهران ببنود الاتفاق النووي واذا اخفقت يعاد العمل بالعقوبات بسرعة .

١٤- رفع تدريجي لبعض العقوبات التي فرضها مجلس الامن على ايران .

وقد ادى التزام الطرفين في اتفاق لوزان الى اجراء اتفاق نهائي في(فيينا) في ١٤ تموز عام ٢٠١٥ وقد عالج بقية القضايا الخلافية ويمكن اجمالها بالاتي [٤٢]:

١- تتعهد ايران باستخدام اجهزة الطرد من طراز IR-1 القديمة لتخصيب اليورانيوم لمدة ١٠ اعوام على ان يقتصر عدد اجهزة الطرد المركزي في هذه الفترة في مفاعل نطنز على ٥٠٦٠ جهازاً ، اما اجهزة الطرد الزائدة فستوضع في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢- تستخدم طهران في عمليات البحث والتطوير في الاعوام العشرة المقبلة اجهزة طرد من طراز (VEIR، IR-6، IR-5 ، IR-4) بناء على شروط مفصلة في الاتفاق ، على ان تلجا ايران في عملية تخصيب اليورانيوم الى تقانة فصل النظائر ، والا تخصب اليورانيوم الا بمفاعلات من طراز IR-1 وتتعهد بعدم دمج جهازي طرد ويحق لها استبدال اجهزة الطرد المعطلة باجهزة طرد من الجهاز نفسه .

٣- لن تتمكن ايران من تخصيب اليورانيوم بنسبة اكثر من ٣,٦٧% خلال ١٥ عام وذلك في موقع نطنز فقط ، ولن يكون لها امكانية تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو الذي سيحول للبحث العلمي على ان تجري تجارب بالتنسيق مع المجتمع الدولي .

٤- تحدد مخزونات ايران من اليورانيوم المخصب ب (٣٠٠) كغم في ١٥ عام المقبلة وتبيع الكمية الزائدة من زبائن دوليين .

٥- تشرف روسيا على تامين الوقود النووي وتستخدم اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% في المفاعلات المخصصة للبحوث العلمية على ان لا تحولها لوقود نووي .

٦- تحويل مفاعل اراك الذي يعمل بالماء الثقيل للعمل كمفاعل يعمل بالماء الخفيف للأهداف السلمية للبحث العلمي على الا تتجاوز طاقته ٢٠ ميغاوات وسيكون في امكانه انتاج بطاريات النظائر المشعة .

٧-لن تعمل ايران في الاعوام ١٥ المقبلة أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل ولن تخزن الماء الثقيل ، وتبيع الفائض في الاسواق العالمية .

٨- في مقابل التزامات ايران تتعهد الاطراف الاخرى برفع العقوبات عن ايران ومنها عقوبات الامم المتحدة وبشكل مواز مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتتعهد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي بعدم فرض أي عقوبات جديده على ايران .

٩- تتعهد الاطراف باحترام نصوص الاتفاقية وعدم الاقدام على أي خطوة تضر بها.

وقد أصدر مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ ، بتاريخ ٢٠حزيران ٢٠١٦ ، بشأن تحديد الآليات التنفيذية للاتفاق، بحيث نص بفقرته السابعة" على إنهاء العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن بشأن المسألة النووية الإيرانية، الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة، المرتبطة جميعها بمنظومة العقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، ومع دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ بداية عام ٢٠١٦ تحدث وزير خارجية الولايات المتحدة عن ان العالم اصبح اكثر اماناً ومطمئناً ان ايران لن تمتلك سلاح نووي خلال العشر سنين القادمة [٤٣] .

المبحث الثالث

الموقف الدولي إزاء البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية

الواقع ان المتتبع للجمهورية الاسلامية الايرانية بما يخص الملف النووي الايراني يرى انها قد واجهت مثلث عنوانه الولايات المتحدة الأمريكية – الدول الاوربية ، روسيا والصين ، اذ كان لهم دور في الضغط عليها في هذه الملف [٤٤] ، فالاتفاق النووي الاخير بين الجمهورية الاسلامية الايرانية وبين الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية اعتبر انتصاراً للدبلوماسية الايرانية من خلال اعطائها حق التطور النووي السلمي نووية بشروط محدده اضافة الى التحرر الاقتصادي في بعض الجوانب ، الا انه بعد وصول الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية في ٢٠ يناير عام (٢٠١٧) عن الحزب الجمهوري خلفا لباراك اوباما والذي اتبع سياسة خارجية جديدة ضد الجمهورية الاسلامية في ايران ، ففي ٨ ايار ٢٠١٨ اعلن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات الجديدة على ايران اشد من العقوبات السابقة التي كانت ادارة الرئيس الامريكي السابق قد رفعتها في عام ٢٠١٦ لمحاولة الضغط على الدول الاوروبية وايران لابرام اتفاق بشروط جديدة تتطابق مع رؤية وأهداف الإدارة الأمريكية الجديدة وبذريعة ان الاتفاق الحالي لا يمكنه من منع ايران من تصنيع فنبلة نووية ايرانية ، وان الاتفاق معيب في مضمونه ، وقدد هدد الرئيس الامريكي ايضاً بعواقب وخيمة اذا ما استأنفت ايران برنامجها النووي ، كما اعلنت الولايات المتحدة عن امكانية اعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد وهو ما واجهته ايران بالرفض [٤٥] ، وقد رحبت الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة بالخطوة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى حجم التدخّلات التي لم تتوقف عنها إيران في دول المنطقة مستفيدة من توقيع الاتفاق السابق ، وان ايران استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في انشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة ، كما دعت جامعة الدول العربية إلى مراجعة الاتفاقية والاتجاه نحو مزيد من الصرامة في التعامل مع الملفّ النووي الإيراني [٤٦]، كما انها تعد رساله موجهه من الولايات المتحدة للنظام الايراني وهي تحجيم ادواره الخارجية المهددة لأمن المنطقة [٤٧]، كما تعهدت الادارة الأمريكية الجديدة انه في حال وقوع اي عدوان من قبل الجمهورية الاسلامية الايرانية على اي دولة من دول الخليج العربي فإنها سوف تكون على استعداد للتعاون مع شركاؤها الخليجيين بشكل عاجل لتحديد العمل المناسب ، بما فيها استخدام القوة العسكرية والاسراع بجهود تسليح دول الخليج ، كما اعلنت عن عرضها لضمانات امنيه واسعه في مجال الدفاع المشترك وخصوصاً في مجال تعزيز الامن البحري وامن الانترنت ، فضلاً عن موافقتها الى تسريع عمليات نقل الاسلحة والصواريخ الى حلفائها في الخليج العربي وبالخصوص الضرورية منها لمواجهة البرنامج النووي الايراني ، فضلاً عن دعمها الجهود المملكة العربية السعودية في اليمن لأثبات التزامها بأمن الخليج [٤٨] ، وقد

جاءت القمة الاسلامية –الامريكية التي عقدت في العاصمة السعودية (الرياض) عام ٢٠١٧ نقطة تحول مهمه في رسم سياسة جديده اقليمية ضد تطلعات ايران في المنطقة بعد التوتر الذي حصل بسبب الصراع في اليمن بين القوات المدعومة من التحالف السعودي الاماراتي وبين المسلحين الحوثيين التي تتهم ايران بدعمهم ، ومن اهم الاسباب التي دفعت الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني هي الوعد الانتخابي الذي قطعه على نفسه امام الناخبين الامريكيين خلال حملته الانتخابية عام ٢٠١٦ ، اضافة الى ضغوطات من قبل الحزب الجمهوري الذي يرفض تطبيع العلاقات مع ايران بسبب قلقهم من طموحات ايران فالبرنامج النووي سوف يجعل ايران قوى إقليمية ذات وزن معارض للسيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة ويطور امكانياتها الاقتصادية والعسكرية [٤٩] ، كما ان نجاح إيران في تطوير و تخصيب اليورانيوم سوف يشجع دول المنطقة للدخول في مجال القدرات النووية السلمية وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيره على المنطقة [٥٠] ، وقد كان للموقف الروسي الادوار الفعالة في التعامل مع تداعيات هذه القضية على الساحة السياسية الدولية ، فقد صرح فتسلاف ترفينياكوف نائب وزير الخارجية الروسي في ١٢ايار ٢٠٠٤ بانه لايعتقد بان ايران قادرة على انتاج سلاح نووي لعدم امتلاكها القدرة على ذلك فوضعها السياسي والاقتصادي لايساعد على وجود مشروع عسكري نووي ، كما طلب من اسرائيل ان تغض النظر عن البرنامج النووي الايراني لانها لانها تمتلك قنابل نووية[٥١]، وقد شهدت قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في العاصمة القيرغيزية بشكيك في سبتمبر عام ٢٠١٣ ، مناقشة القضايا الدولية والإقليمية ومنها الملف النووي الايراني بين الدول الحاضرة ، فقد طلب الرئيس روحاني من الرئيس بوتين التدخل شخصياً لإيجاد حل للبرنامج النووي ، وفي هذا الإطار قال بوتين "نعرف حجم الشؤون الدولية التي تدور في فلك المشكلة النووية الإيرانية، لكننا في روسيا نعرف شيئا أخر وهو أن إيران جارتنا جارة جيدة، ونحن لا نختار جيراننا"، مبينا أن إيران مثل أي دولة لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما في ذلك التخصيب [٥٢] ، ويعد الملف النووي الايراني من أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فهي تحاول استخدام الجمهورية الاسلامية كورقة للتفاوض والضغط في نقاشاتها السياسية مع الولايات المتحدة وهذا ما اكدته تصريحات (جون بولتون) المندوب الامريكي السايق في الامم المتحدة (بان روسيا مشكلة هائلة تواجهنا على الجبهة الايرانية ، فمن الصعب معرفة أي من الدولتين تعمل وكيلا للدولة الاخرى [٥٣] ، وقد اكدت روسيا ان ممارسة أي ضغط على ايران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة عزلها يمكن ان يحفزها على ابتكار برامج للردع النووي [٥٤] ، ورغبة روسيا في منع ايران من التعاون مع الولايات المتحدة لايجاد مسار لتصدير النفط والغاز الايراني لبحرقزوين بديلاً عن خطط التصدير من خلال روسيا الاتحادية [٥٥] الا انه بالرغم من المصالح الوثيقة فقد حرصت روسيا على ان لاتمتلك الجمهورية الاسلامية الايرانية السلاح

النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاقليمي ، وان حصول ايران على السلاح النووي من شانه ان يدفع اقطار عربية مثل السعودية ومصر الى صنع قنبلة نووية عربية وحينها قد يختفي مفهوم الاستقرار الاستراتيجي الذي توصلت اليه القوة النووية القديمة[٥٦] ، اما موقف الصين فهي تؤيد استخدام الجمهورية الايرانية الاسلامية الطاقة النووية للاغراض السلمية ، باعتبارها من اكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الايراني ، فايران ثالث مورد للنفط الخام الى الصين الذي يعتبر ثاني اكبر مستهلك للطاقة في العالم ، فهي ترى أن أي اضرار بإيران سيلحق الضرر باقتصادها، فتحاول مسك العصا من النصف اولاً لجهة تاييد الجهود الدولية لمنع ايران من دخول النادي النووي ، وثانياً لجهة استخدام الدبلوماسية لحل الازمة للتقريب بين وجهتي النظر الامريكية والايرانية دون اللجوء الى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الايراني وبالتالي مصالح الصين النفطية مع ايران [٥٧] ، والمتتبع للمواقف الصينية والروسية يجدهما في اغلب مواقفهما يلعبان دوراً اساسياً في القضايا الخاصة بالجمهورية الاسلامية الايرانية فهما مؤيدين لبعض القرارات الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنها تحويل الملف النووي لمجلس الأمن في بعض الفترات الزمنية، اما عن موقف الاتحاد الاوربي من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الاخير ، فقد اعلنت بعض الدول الاعضاء فيه وهي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، الموقعة على اتفاق ٢٠١٥ في بيان مشترك مع وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني في ٢٩ نيسان ٢٠١٨ معارضتها لخطوة الولايات المتحدة وعدتها سلبية في تحقيق الاستقرار في المنطقة وان حكومات هذه الدول تبقى ملتزمة بتنفيذ الاتفاق مع ايران لاعتقادهم انه أفضل سبيل لمنعها من امتلاك سلاح نووي [٥٨] لحين التوصل الى صيغة مقبولة وهي تنازل ايران عن التخصيب والقبول بشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل اعتراف الاتحاد الاوربي بالأحقية الايرانية في كسب التكنلوجيا السلمية وضمان سيادتها وكرامتها مع توسيع الحوار والتعاون الاقتصادي بين الطرفين ، في حين صرحَ السفير الفرنسي (فرانسو ديلاتري) ان انهيار هذا الانجاز الرئيسي سيشكل خطوة للوراء لدعم استقرار المنطقة ولحضر انتشار الأسلحة فيها وهو ما يسبب عواقب وخيمة للجميع [٥٩]، ودعى الاتحاد الأوروبي مرة أخرى المجتمع الدولي إلى دعم هذا الالتزام المشترك دولياً ورفض التلويح بالحل العسكري لحلها وهذا ما يبين لنا عزم الاتحاد الاوربي على اظهار استقلاليته وتوحده ازاء التفرد والتعنت الامريكي لمجموعه من الاسباب اهمها [٦٠]:

١- الحفاظ على المصالح الاوربية في ايران واظهار قدرة الاتحاد وخبرته السياسية في مواجهة الازمات وحلها من خلال ما تمتلكه من رؤية سياسية .

٢- مبادرة الاتحاد الاوربي مع ايران هي محاولة لإزالة اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الاوسط والتعاون في امور تخص الصادرات والنقل والرقابة على الامكانات الخاصة بتكنلوجيا انتاج الاسلحة ومحاولة التصدي لتفرد الولايات المتحدة الامريكية في بعض القضايا كقضية العراق عام ٢٠٠٣.

المبحث الرابع

الموقف السعودي والخليجي في التعامل مع الملف النووي الإيراني

يعد الملف النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية من اكثر القضايا ذات التأثير على المملكة العربية السعودية والدول الخليجية في حال لم يكن الهدف منه الأغراض السلمية بل امتلاك السلاح النووي ، اذ يشكل تهديداً لها وخاصة الدول المجاورة [٦١] ، باعتبار ان القوة والنفوذ الايراني ستكون أقوى بكثير مما كانت عليه في السابق وبإمكانها التمدد نحو الغرب باتجاه دول الخليج العربي لقلة التسلح العسكري لتلك الدول مقارنة بإيران ولصعوبة تمددها نحو الشمال والشرق لوجود روسيا والقوة النووية الاسيوية المتمثلة بالهند وباكستان والصين ، وستسعى لحصد مكاسب كبرى هي وحلفائها في المنطقة في كل من اليمن وسورية والعراق وغيرها [٦٢] اذ يمكن للاقتصاد الايراني مزاحمة وتهديد الاسواق الخليجية المجاورة في الفرص الاستثمارية الخارجية خاصة في مجال الطاقة العالمية فعودة ايران الى اسواق الطاقة قد يمثل اقتطاع نصيب دول الخليج العربي وخاصةً المملكة العربية السعودية النفي تولت بشكل كبير مهمة تعويض الاسواق العالمية بحصة ايران اثناء العقوبات وهو ما يعرضها للخسارة [٦٣]، لاسيما وأن السعودية تضمنت مساعدة بعض الدول كالبحرين ، وكذلك مصر التي تنال الدعم لنظامها العسكري من السعودية [٦٤]، وبسبب ذلك تبنت السعودية استراتيجية تقوم على محورين يتعلق أحدهما بتعزيز تماسكها الداخلي والثاني بإعادة رسم سياستها الخارجية دولياً وإقليميا ، اذ عمل الملك سلمان منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠١٥ م على محاولة تجاوز الصعوبات التي يواجهها النظام الحاكم من خلال التحضير لنقل السلطة إلى جيل الثاني وإجراء عدة إصلاحات داخلية دون المساس بطبيعة النظام أو التحالفات الأساسية القائمة، اذ أعلنت الرياض خطة اقتصادية جديدة في ٢٥ أبريل ٢٠١٦ م، أطلق عليها اسم" رؤية عام ٢٠٣٠ " أو "رؤية السعودية ٢٠٣٠" ، والتي تهدف لإنجاح تحول الاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد النفط، الذي يشكل ما نسبته ٨٧ -٩٤ ٪ من حجم الموازنة العامة خلال السنوات الماضية مع تعزيز دور الاستثمارات والسياحة ،في محاولة لإفشال طموحات إيران لاستثمار مفاوضاتها مع الغرب بشأن البرنامج النووي لتخفيض خسائرها من العقوبات الاقتصادية [٦٥] ، وفي اجتماع لمجلس الوزراء السعودي في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥ اقترحت السعودية تنفيذ الجانب الدفاعي بشان تحول دول مجلس التعاون من "حالة الاتحاد" إلى حالة "التعاون" ، والتفكير بجد في مقترح الدرع الصاروخية وتحقيق تقدم في الجهود التي تعطلت طويلا لإقامة نظام إقليمي للتصدي لقدرات إيران الصاروخية[٦٦] ، كما عقدت قمة خليجية – امريكية في كامب ديفيد التي فيها التقى اوباما بقادة دول الخليج العربي في (١٣-١٤) ايار ٢٠١٥ ، اذ اراد الرئيس اوباما فيها توضيح وجهة النظر الامريكية الا ان عدم حضور الملك سلمان بن عبد العزيز فتح باب التوقعات بان العلاقات بين الطرفين غير ودية [٦٧] ، كما اكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل انه وفي حال

اقتراب ايران لإنتاج قنبلتها النووية فان السعودية ستجد نفسها مجبره على الشروع باتخاذ خطوات جادة وحذر دول الناتو من العواقب الغير محسوبة التي من الممكن ان يثيرها عدم التزام ايران بالاتفاق ، لذا كانت السعودية من اوائل الدول الخليجية التي شجعت على فرض عقوبات على ايران لكن دون اللجوء للحل العسكري من قبل الولايات المتحدة على ايران[٦٨] ،الذي قد يستهدف المنشآت النووية الايرانية والتخوف من ردة الفعل الايراني من هذا العمل لو حصل خاصة بعد تعنتها وتصلبها مع لجان هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٦٩] ، ان قضية حدوث مثل هكذا عدوان سيؤثر جغرافياً على تجارة النفط السعودي فالحكومة السعودية في النهاية قد تجد نفسها مضطرة ان تكون في صف احد الجانبين وهو ما سيعود عليها بالخسارة اي كان الجانب الذي ستدعمه او تؤيده[٧٠] ، فدعت الى انشاء قوات مشتركة عربية تتصدى للتهديدات والتحديات التي تواجه النظام العربي انطلاقاً من مشروع الرئيس المصري الذي ناقشته القمة العربية التي انعقدت في شرم الشيخ في شهر اذار عام ٢٠١٥ [٧١] ، فنجحت بعقد قمة الرياض باعادة هندسة التحالفات السياسية والاقليمية بإيجاد تحالف عربي – اسلامي – امريكي) قادر على موازنة وتحجيم التحالف الروسي –الايراني، وقد وضعت القمة المملكة العربية السعودية قائداً للتحالفات الاقليمية وموجها لها [٧٢]، ومن اهم الخيارات التي طرحت ايضاً استكمال بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة، إلى برنامج عسكري على غرار ما قامت به الدول النووية في العالم ، فضلاً عن القيام بتجنيد إلزامي في كل دول المجلس وصياغة استراتيجية موحدة بشأن شراء الأسلحة ، اما ثاني هذه الخيارات الدخول في تحالفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على قوة نووية لتأمين درع استراتيجي تجاه إيران، وأخر هذه الخيارات تدور حول إمكانية قيام بعض دول الخليج بشراء نووي جاهز[٧٣] ، وقد ساندت هذه التوجه الصحف الخليجية والعربية التي تمولها دول الخليج [٧٤]، فقد صرح الامير (تركي الفيصل) السفير السابق لدى الولايات المتحدة اذا تمكنت ايران من خلال برنامجها النووي من الحصول على اسلحة نووية ستعيد المملكة وباقي دول الخليج حساباتها لمواجهة ذلك التهديد ومنها الحصول على اسلحة نووية [٧٥] ، وفي هذا الصدد قال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن عطية ان البرنامج النووي الايراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل بيد انه اضاف لسنا بصدد الاختلاف مع ايران فعلاقاتنا طيبة ، ويعكس التصريح التوجه الخليجي الذي يتسم بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الاسرائيلي لكي لا يفسر موقفها بانه داعم للاحتكار الاسرائيلي للسلاح النووي [٧٦] ، لذلك فان مواقفها العلنية تحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتباره افضل السبل لنزع فتيل التخوف الخليجي وابعاد احتمال حدوث حرب في المنطقة من جهة والدفع بايران بعيداً عن ان تصبح قوة دولة بمقدرات عسكرية من جهة اخرى [٧٧]، كما حاولت الدول الخليجية

لاسيما دول الجوار الجغرافي مع ايران ان يتم اشراكها في المفاوضات والحوارات المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني من خلال مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة اقليميه فقد غلب عليها فكرة الموافقة المشروطة ، اذ رحب المجلس الوزاري خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وايران بشأن برنامجها النووي على ان يكون مقدمة للتوصل الى حل شامل لهذا الملف ودعا المجلس الى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية [٧٨] والتوصل لمرحلة جديدة مبنية على حسن الجوار وعدم استخدام القوة او التهديد بها وقد عبرت دول الخليج العربي عن موقفها تجاه هذا البرنامج من خلال تقديمها لبعض المقترحات ومنها [٧٩] :

١- تكرار الاعتراف بحق ايران في الحفاظ على التكنلوجيا للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر اقليمي على اسلحة الدمار الشامل.

٢- دعم التوصل الى حل دبلوماسي للازمه النووية الايرانية واعرابها عن رغبتها في القيام بدور نشط في ذلك جنبا الى جنب مع الدول الغربية.

٣- حث ايران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من ذلك من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤- الاعراب عن قلقها ازاء اي عمل عسكري ضد ايران وذلك لان هذا الامر يشكل خطر على استقرارها.

يتضح ان ايران قد صاغت رؤية لتامين منطقة الخليج تتفق والدور القيادي الذي ترغب في القيام به فالرغبة الإيرانية الحالية في تحسين العلاقات مع دول الخليج عموما والسعودية على وجه الخصوص ليست خفية رغم إدراك طهران إن بعض القضايا الخلافية ومنها البرنامج النووية أكثر من أن تسمح بالتحسن على الأقل في المدى القريب وهم بانتظار حسم تلك القضايا في المنطقة فهو الذي يحدد مستقبل العلاقات بين الدولتين والذي سيكون مرهونا بتوافق إيران النهائي مع الغرب حول ذلك البرنامج ، إلا أن الطريق مازالت طويلة وأن عجلة تحسين العلاقات لم تدور بكل طاقتها مما يعطي مجالا وحرية أوسع للتقارب السعودي والإيراني.

المبحث الخامس

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الايرانية على ضوء المتغير النووي

تعتبر السيناريوهات من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية ، ولدى محاولة طرح سيناريو مستقبلي للعلاقة بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية على ضوء وجود البرنامج النووي والخطوات التي تتبعها ايران واجه الباحث صعوبة بسب المواقف المتغيرة والمعقدة بين فترة واخرى ، ويمكن استشراف السيناريوهات المستقبلية التالية [٨٠] :

١- سيناريو محاولة التطوير وامتلاك السلاح النووي :

استمرار الجمهورية الاسلامية الايرانية بتخصيب اليورانيوم يسبب حالة من عدم الثقة والشك لدى المملكة العربية السعودية خاصة بعد عام ٢٠١٥ نتيجة للاتفاق الذي حصل بين ايران والقوة العالمية ، اذ يمنحها القدرة على تطوير برنامجها النووي.

وقد أشار الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) "أن الوضع العسكري والسياسي لجمهورية إيران الإسلامية يتطلب منها امتلاك قوة عسكرية قوية في المنطقة ، وانها لن تطلب الاذن من احد لتعزيز قدرته العسكرية ودفاعاتها [٨١] فيضع المملكة العربية السعودية امام خيار تطوير قدراتها العسكرية في المستقبل القريب ،او امكانية توقيع اتفاقيات شاملة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية للحصول على حماية خارجية كإجراءات احترازية ودفاعية ، فهي قد تعتمد على الولايات المتحدة في اقامة الدرع الصاروخية في منطقة الخليج مهمتها التصدي للصواريخ الايرانية في حال قررت الجمهورية الاسلامية الايرانية القيام بالرد على أي عملية عسكرية تستهدف منشئاتها النووية [٨٢] ، من قبل الولايات المتحدة او اسرائيل لإجبارها على التخلي عن البرامج النووية ، ويعتبر الدرع الصاروخي حقيقة جديدة من الحقائق الاستراتيجية المعاصرة وتطوراً بالغ الاهمية في العلاقات الدولية في عصر السلاح النووي [٨٣] ، والدرع الصاروخي هو نظام حماية يتم فيه بناء انظمة صواريخ ارضية مكونة على شكل شبكات تستند الى نقاط ارتكاز جغرافية متعددة مهمتها اسقاط الصواريخ الباليستية التي تستهدف المنشئات النفطية والمدن والقوات الامريكية المتمركزة في الخليج ، كما ان من نتائج هذه السيناريو قيام الجانب الايراني بمحاولة غلق مضيق هرمز خريطة (٣) ، نتيجة لتعرضها للتهديد العسكري لتقطع الشريان الرئيسي لإمدادات النفط الى الغرب وبالنتيجة ترتفع اسعار برميل النفط مما يؤدي الى ازمة اقتصادية عالمية ، والذي يعد احد المضايق الدولية المهمة باعتباره معبر لواردات وصادرات دول الخليج نحو اسواق اوروبا وامريكا الشمالية [٨٤] ، اذ تمر من خلاله المواصلات البحرية الحيوية الناقلة بشكل خاص لأهم مصدر وهو النفط وبالتالي أصبح مضيق هرمز يحتل المكانة الاستراتيجية الأولى بين مضائق العالم [٨٥] فمن المعروف إن المضايق ممكن اعتبارها سلاحاً ذا حدين لمصالح الدول المهيمنة عليها [٨٦]، او قيام المملكة العربية السعودية بمشروعات

نووية سلمية هي ودول الخليج لمواجهة البرنامج النووي الايراني ولإيجاد نوع من توازن القوى الاقليمي ، فقد اعلنت المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة اهتمامها بالسعي الى امتلاك برامج نووية مدنية ، ولقد اختارت المفاعلات النووية المتقدمة من طراز Apr-1400 من كوريا الجنوبية وتعتزم الدول الخليجية الصغيرة بناء عشرة مفاعلات بحلول عام ٢٠٣٠ .

خريطة (٣) الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

المصدر : الباحث بالاعتماد على : خريطة العالم ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map 10.8

٢- سيناريو قبول المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي بالبرنامج النووي الايراني السلمي دون التدخل العسكري:

يتم القبول بالبرنامج النووي الايراني السلمي بدون المواجهة العسكرية، مقابل تقديم الجمهورية الايرانية ضمانات للمجتمع الدولي بانها لن تلجا الى توظيف قدراتها النووية ضد دول الخليج ومصالح الولايات المتحدة وقواعدها فيها ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، مع السماح بالتفتيش المفاجئ من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية للمنشآت النووية الايرانية بشكل مستمر بدون قيد او شرط وأجراء مفاوضات واتفاق نهائي جديد مع الدول الست والولايات المتحدة الامريكية يضمن لها تأمين المعدات اللازمة لتشغيل مفاعلات توليد الكهرباء وفك العزلة الاقتصادية والسياسية مع العالم الغربي وعقد اتفاقيات تجارية حرة وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، خاصة بعد ظهور فايروس كارونا في مدينة وهان

الصينية عام (٢٠١٩) مما سبب ازمة اقتصادية على الدول المنتجة والدول المستوردة ومنها الجمهورية الاسلامية الايرانية فان التوقعات تتجه الى هذه السيناريو .

الاستنتاجات:

١- يعود تطوير البرنامج النووي الى فترات متعددة ، فالفترة الاولى هي فترة النشأة والتأسيس والتي كانت في عهد الشاه محمد رضا البهلوي بالنظام الملكي عام (١٩٥٧) ، اما الفترة الثانية فهي فترة الانكماش والتي بدأت بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية وسقوط الشاه عام (١٩٧٩) وموقفها الرافض للبرامج النووية، اما الفترة الثالثة فهي مرحلة التحديث والتطوير من بداية عقد لتسعينات الى الوقت الحاضر .

٢- اختلاف مواقف الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني في ، منذ بداية المفاوضات بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والدول الغربية عام ٢٠٠٣ (باتفاقية سعد اباد) الموقعة في طهران مع دول الترويكا (3+1) (فرنسا ، المانيا ، بريطانيا) في عهد حكومة محمد خاتمي، الا الاتفاق النهائي في مدينة لوزان سويسرا والتي عرفت (اتفاقية لوزان) والتي تم التصويت عليها في ١٤ تموز٢٠١٥ إبان حكم الرئيس السابق أوباما.

٣- بعد ووصول الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية اعلن عام ٢٠١٨انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات الجديدة على ايران اشد من العقوبات السابقة بذريعة ان الاتفاق الحالي لا يمكنه من منع ايران من تصنيع فنبلة نووية ايرانية ، وان الاتفاق معيب في مضمونه.

٤- يعد الملف النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية من اكثر القضايا ذات التأثير على المملكة العربية السعودية والدول الخليجية في حال لم يكن الهدف منه الأغراض السلمية بل امتلاك السلاح النووي ، اذ يشكل تهديداً لها وخاصة الدول المجاورة لصعوبة تمددها نحو الشمال والشرق لوجود روسيا والقوة النووية الاسيوية المتمثلة بالهند وباكستان والصين.

٥- شكل المتغير (النووي) منعطف جديد في العلاقات الايرانية السعودية ، فالمملكة العربية السعودية والدول الخليجية قد تتجه لخطوات للرد على البرنامج النووي الايراني ، من اهما استكمال بدء برنامج نووي سلمي يتم تحويله مستقبلاً إذا ما اقتضت الضرورة، إلى برنامج عسكري ، بالاضافة الى القيام بتجنيد إلزامي في كل دول المجلس وصياغة استراتيجية موحدة بشأن شراء الأسلحة ، اما ثاني هذه الخيارات الدخول في تحالفات استراتيجية علنية مع قوى نووية للحصول على قوة نووية لتأمين درع استراتيجي تجاه إيران، وأخر هذه الخيارات تدور حول إمكانية قيام بعض دول الخليج بشراء سلاح نووي جاهز.

٦- ابرز مشكلة تواجهها دول الخليج عامة في علاقتها مع ايران هي مخاوفها من تحول هذه البرنامج الى برنامج عسكري يجعل منها اهم قوة في المنطقة الخليجُ وحتى في الشرق الاوسط .

٧- رحبت الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة بالخطوة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي ، كما تعهدت الادارة الأمريكية الجديدة انه في حال وقوع اي عدوان من قبل الجمهورية الاسلامية الايرانية على اي دولة من دول الخليج العربي فإنها سوف تكون على استعداد للتعاون مع شركاؤها الخليجيين بشكل عاجل لتحديد العمل المناسب .

٨- يعد الدور الروسي في ازمة البرنامج النووي الايراني من الادوار الفعالة في التعامل مع تداعيات هذه القضية على الساحة السياسية الدولية من أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فهي تحاول استخدام الجمهورية الاسلامية كورقة للتفاوض والضغط في نقاشاتها السياسية مع الولايات المتحدة .

٩- الموقف الصيني فهو يؤيد استخدام الجمهورية الايرانية الاسلامية الطاقة النووية للاغراض السلمية ، باعتبارها من اكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الايراني ، فايران ثالث مورد للنفط الخام الى الصين الذي يعتبر ثاني اكبر مستهلك للطاقة في العالم ، فهي ترى أن أي اضرار بإيران سيلحق الضرر باقتصادها.

١٠- من الخيارات المطروحة المستقبلية هو خيار محاولة تطوير وامتلاك السلاح النووي للجمهورية الاسلامية الايرانية والذي يضع المملكة العربية السعودية امام خيار تطوير قدراتها العسكرية في المستقبل القريب ، اما الخيار الثاني سيناريو قبول المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي بالبرنامج النووي الايراني السلمي دون التدخل العسكري وان التوقعات تتجه الى هذه السيناريو .

الهوامش :

١- محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية ، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢٩.

٢- محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيبولتيكا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص٣١.

* محمد رضا بهلوي : يعد المؤسس الحقيقي لإيران الحديثة (١٩٤١-١٩٧٩) فقد تولى السلطة بعد وفاة والده رضا بهلوي و تميزت الفترة الأولى من حكمه بعدم الاستقرار واستطاع تثبيت حكمه بمساعدة من الأمريكان حتى انتفاضة ١٩٧٩.

٣- تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين اسرائيل والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، ط١، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

** الذرة من اجل السلام: برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور في ٨ ديسمبر ١٩٥٣ في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم كتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها.

٤- أبراهيم محمد العناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٦٠.

٥- تريتا بارزي، مصدر سابق، ص ٦٧.

٦- عصام عبد الشافي ، ازمة البرنامج النووي الايراني، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٤.

٧ – أحمد محمود ابراهيم ، البرنامج النووي الايراني ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.

*** NPT : هي معاهدة دولية تم توقيعها في ١تموز ١٩٦٨ للحد من انتشار السلاح النووي الذي يهدد السلام العالمي ولاتزال خارج هذه المعاهدة الدول الاتية (باكستان ، الهند ، اسرائيل ، كوريا الشمالية) اذا تعهدت الدول الموقعة بعدم نقل التكنلوجيا النووية الى دول اخرى وان لا تستعمل السلاح النووي الا اذا تعرضت لهجوم نووي وحتى الان وقعت على الاتفاقية ١٨٩ دولة ، ، للمزيد من التفاصيل ينظر ايان انطوان ، تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره التسلح والسلاح والامن الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٧١.

٨- جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية في البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، ٢٠٠٧ ، ص ١٩ – ٤٨.

٩- انس الدغيدي ،الاقطاب الثلاثة مصر ايران تركيا ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠١.

١٠- عصام عبد الشافي ، ازمة البرنامج النووي الايراني، مصدر سابق، ص ٤.

١١- انس الدغيدي ،مصدر سابق، ص ٢٠١.

١٢- معوض غنيم سوزان، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٣٥.

١٣- أحمد ابراهيم محمود ، البرنامج النووي الايراني افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٢٥.

١٤- محمد نورالدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٢.

١٥- جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن استقرار ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩٩ .

١٦- أنتوني كورد زمان ، القدرات العسكرية الايرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٠، ص١٢٥.

١٧- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩- ٢٠١١ دراسة تاريخية سياسيه، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣، ص ١٣٢.

١٨- ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في امن الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ١٥٣-١٥٥.

١٩- زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية- الأمريكية، مؤسسة حورس الدولية ،الإسكندرية،٢٠١١، ص ١٣٢-١٣٣.

٢٠- شفيق المصري ، اسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الايراني ، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد١١٧، ٢٠٠٥، ص٣٧.

٢١- محمد نورالدين، مصدر سابق ، ص ١٠٢.

٢٢- أحسان هادي، العلاقات الايرانية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ، دار وكتب البصائر، بيروت ، ٢٠١٣، ص٨٠-٨١.

23- Paul K. Kerr , Iran nuclear program: status, CRS report for congress, October, 2012,p23.

٢٤- رياض الراوي ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، ط١، دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، سوريا ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٥.

٢٥- صليحه محمدي، اكتشاف القوة الايرانية في المفاوضات النووية مع القوة الدولية الكبرى الامكانيات والتداعيات ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد ٩، ٢٠١٦، ص ٤٥.

26- Paul K. Kerr , previous source ,p23.

٢٧- أنتوني كوردزمان، ايران دولة ضعيفة ام مهيمنة في النظام الامني بالخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨، ص ٦٣-٦٤.

٢٨- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٠.

٢٩- محمد نورالدين عبد المنعم، مصدر سابق ، ص ٣٥.

٣٠- شيماء معروف فرحان ،ادراك التهديد واثرة في ادارة الازمة الدولية ، دراسة حالة ازمة البرنامج النووي الايراني، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٧٤.

٣١- عمر سعدي سليم ،الاتفاق النووي بين ايران ودول (5 +1) ، المركز الديمقراطي العربي، المانيا،٢٠١٧، ص٢٧.

٣٢- معمر عطوي ، البرنامج النووي الايراني الوقت والتخصيب معاً، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٣٦، ٢٠١٣، ص ٥٠.

٣٣- عمر سعدي سليم ، مصدر سابق ، ص٢٧.

٣٤- انوار اسماعيل خليل، دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب، العدد(٦٤-٦٥) ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦ ، ص٤٣٤.

٣٥- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ ، ط ٣ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، ٢٠١٤، ص٢٤٠.

٣٦- ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٢٧٧.

٣٧- للمزيد حول كلمة الرئيس روحاني في منتدى دافوس على الموقع الالكتروني :

http://assafir.com/Article

٣٨- عبد الفتاح علي الرشدان ورنا عبد العزيز الخماش ، تركيا والبرنامج النووي الايراني حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢-٢٠١٦) ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، ٢٠١٦، ص٣٩.

٣٩- ارشين اديب مقدم ومجموعة باحثين ، التقارب الايراني الامريكي ، ط١، الدار العربية للعلوم ، الدوحة ، ٢٠١٤، ص٨٧.

٤٠- انوار اسماعيل خليل، مصدر سابق ، ص٤٣٤.

٤١-ابراهيم نصر الدين واخرون ، حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ من تغيير النظم الى تفكيك الدول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠١٥، ص١٢٨.

٤٢ - عبد الفتاح علي الرشدان ، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الايراني حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢-٢٠١٦)، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت ،٢٠١٦، ص٤٧.

٤٣- عادل خليفة ،الاتفاق النووي الايراني في اطار التفاوض الدبلوماسي ، مجلة الغدير، العدد ٧٠، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١٦، ص٥٥.

٤٤- محمد نورالدين عبد المنعم، مصدر سابق، ص٣٥.

٤٥- وليد كاصد الزيدي ، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات ايرانية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد الاول ، ايلول ، ٢٠١٨ ،ص٦٥.

٤٦- صحيفة البيان الاماراتية ، مواقف عربية داعمة للخطوة الامريكية تجاه ايران ، الامارات العربية المتحدة ، العدد١٣٨٤٠، ١٠ مايو ٢٠١٨، ص١

٤٧- أمل صقر، دوافع دول الخليج الداعية للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ، 10 مايو، ٢٠١٨ ، على الموقع الالكتروني :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item

٤٨- محمد عباس ناجي ،الاتفاق الايراني ومستقبل الشرق الاوسط ، كراسات استراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد ٢٥، ٢٠١٥، ص ١١-١٢.

٤٩- صحيفة البيان الاماراتية ، مواقف عربية داعمة للخطوة الامريكية تجاه ايران ،مصدر سابق، ص٢.

٥٠- صحيفة القدس العربي ، العدد ٥٢٠٢ ، ١٨-١٩ شباط ٢٠٠٦.

٥١- محمد نور الدين عبد المنعم ، مدر سابق ، ص٢٤.

٥٢- حسن عماد حسني ، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلادمير بوتين ،ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٧، ص٤١ .

٥٣- ايلاف نوفل احمد ، الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق العربي واثرها على العلاقات الروسية الايرانية ، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٦، ص٦١.

٥٤- تاج الدين جعفر طائي ، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣، ص ٢٨١.

٥٥- أيلاف نوفل احمد ، مصدر سابق، ص٦٣.

٥٦- وليد عبد الحي ، ايران مستقبل المكانة الاقليمية عام ٢٠٢٠ ، مركز الدراسات التطبيقية ، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣٥٨.

٥٧- تاج الدين جعفر طائي ، مصدر سابق، ص ٢٨١.

٥٨- عامر عباس ، البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي ، ط١، منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١٢، لبنان ، ص١٤٢.

٥٩- وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة ، المركز الديمقراطي العربي، مجلة مدارات ايرانية ، العدد الاول ، برلين ، ٢٠١٨، ص٦٥.

٦٠- عامر عباس ، مصدر سابق ، ص١٤٢.

٦١- جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط ٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨، ص٧٠٤.

٦٢- عطية محمود حامد ،إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، الهيئة المصرية العليا للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص١٠١.

٦٣- جمال سند السويدي، مصدر سابق ، ص٧٠٤.

٦٤- عطية محمود حامد ، مصدر سابق ، ص١٠١.

٦٥- فادي جمعة ، العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، فلسطين ،٢٠١٩، ص١١.

٦٦- مطلق يوسق العنزي، رؤية استراتيجية لتطوير التصنيع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الخارجية ، جامعة نايف العربية للعلوم ، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

67- Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S for Congress, The Library of Congress, (Washington,2016), p3.

٦٨- جمال سند السويدي ، مصدر سابق ،ص٧٠٤.

٦٩- مصطفى العاني ، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الايرانية ، ط١، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

٧٠- عصام نايل المجالي ، تأثير التسلح الايراني على الامن الخليجي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢، ص ١.

٧١- سليمان يمني، الأزمة السعودية الإيرانية تطورات وتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، ٢٠١٦ ، ص ٢٥.

٧٢- عبد الله الشايجي واخرون ،الشرق الاوسط تحولات الادوار والمصالح والتحالفات ،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٦،ص ١٢٤.

٧٣- محمود احمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٦٥.

٧٤- سليمان يمني، مصدر سابق ،ص ٢٥.

75- Christopher M. Blanchard, previous source ,p21.

٧٦- محمد سويلم السيد ، مشروع الخليج منطقة الخليج خالية من الاسلحة النووية ، صحيفة الاهرام ، العدد ٥٣٤٨٥، ص٤.

٧٧- أحمد ابراهيم محمود ،البرنامج النووي الايراني افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٢٥.

٧٨- عاصم نايل المجالي ، تأثير التسلح الايراني على الامن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩، كلية الدراسات العليا ، الاردن، ٢٠٠٧، ص٨٩.

٧٩- جمال سند السويدي ، مصدر سابق، ص٧٠٤.

٨٠- ضياء الدين زاهر، الدراسات المستقبلية مفاهيم أساليب تطبيقات ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٤، ص١١٢.

٨١- كوري أن شيك وجوديت اس يافي، المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الإيراني، ترجمة إبراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٧.

٨٢- صحيفة الجزيرة العدد ١٤٤٣٠،١-٤- ٢٠١٢.

٨٣- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٨٩، ص٩٣.

٨٤- روح الله رمضاني ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، ترجمة عبد الصاحب الشيخ ، مطبعة جامعة البصرة ، العراق، ١٩٨٤، ص١٦.

٨٥- عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠، ص ٦٠.

٨٦- ماهر يعقوب موسى، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، مجلة متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد (٨٨) ، ٢٠٠٢، ص٣.

المصادر والمراجع :

١- أبراهيم نصر الدين واخرون ، حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ من تغيير النظم الى تفكيك الدول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠١٥.

٢- أبراهيم محمد العناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٣- أحمد محمود ابراهيم ، البرنامج النووي الايراني ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٥..

٤- أحسان هادي، العلاقات الايرانية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ، دار وكتب البصائر، بيروت ، ٢٠١٣.

٥- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ ، ط ٣ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي،٢٠١٤.

٦- أرشين اديب مقدم ومجموعة باحثين ، التقارب الايراني الامريكي ، ط١، الدار العربية للعلوم ، الدوحة ، ٢٠١٤.

٧- أنتوني كورد زمان ، القدرات العسكرية الايرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٠.

٨- ..... ، ايران دولة ضعيفة ام مهيمنة في النظام الامني بالخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨.

٩- انس الدغيدي ،الاقطاب الثلاثة مصر ايران تركيا ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢.

١٠- انوار اسماعيل خليل، دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب، العدد(٦٤-٦٥) ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦ .

١١- ايان انطوان ، تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره التسلح والسلاح والامن الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٦

١٢- ايلاف نوفل احمد ، الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق العربي واثرها على العلاقات الروسية الايرانية ، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٦.

١٣ - تاج الدين جعفر طائي ، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٣.

١٤- تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين اسرائيل والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، ط١، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨.

١٥- جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن استقرار ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ابو ظبي ، ١٩٩٦.

١٦- .....، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط ٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨.

١٧- جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية في البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، ٢٠٠٧.

١٨-حسن عماد حسني ، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلادمير بوتين ،ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٧.

١٩- روح الله رمضاني ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، ترجمة عبد الصاحب الشيخ ، مطبعة جامعة البصرة ، العراق، ١٩٨٤.

٢٠- رياض الراوي ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، ط١، دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، سوريا ، ٢٠١٦.

٢١- زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية- الأمريكية، مؤسسة حورس الدولية ،الإسكندرية،٢٠١١.

٢٢- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٨.

٢٣- سليمان يمني، الأزمة السعودية الإيرانية تطورات وتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، ٢٠١٦.

٢٤- شفيق المصري ، اسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الايراني ، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد١١٧، ٢٠٠٥.

٢٥- شيماء معروف فرحان ،ادراك التهديد واثرة في ادارة الازمة الدولية ، دراسة حالة ازمة البرنامج النووي الايراني، بغداد ، ٢٠١٤.

٢٦- صحيفة البيان الاماراتية ، مواقف عربية داعمة للخطوة الامريكية تجاه ايران ، الامارات العربية المتحدة ، العدد١٣٨٤٠، ١٠ مايو ٢٠١٨.

٢٧- صحيفة القدس العربي ، العدد ٥٢٠٢ ، ١٨-١٩ شباط ٢٠٠٦.

٢٨- صحيفة الجزيرة العدد ١٤٤٣ ١-٤- ٢٠١٢.

٢٩- صليحه محمدي، اكتشاف القوة الايرانية في المفاوضات النووية مع القوة الدولية الكبرى الامكانيات والتداعيات ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد ٩، ٢٠١٦.

٣٠- ضياء الدين زاهر، الدراسات المستقبلية مفاهيم أساليب تطبيقات ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٤.

٣١- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٩.

٣٢- عبد الفتاح علي الرشدان ورنا عبد العزيز الخماش ، تركيا والبرنامج النووي الايراني حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢-٢٠١٦) ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، ٢٠١٦.

٣٣- عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠.

٣٤- عمر سعدي سليم ،الاتفاق النووي بين ايران ودول (5 +1) ، المركز الديمقراطي العربي، المانيا،٢٠١٧

عصام عبد الشافي ، ازمة البرنامج النووي الايراني، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٣٥- عصام نايل المجالي ، تأثير التسلح الايراني على الامن الخليجي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.

٣٦- ..... ، تأثير التسلح الايراني على الامن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩، كلية الدراسات العليا ، الاردن، ٢٠٠٧.

٣٧- عبد الله الشايجي واخرون ،الشرق الاوسط تحولات الادوار والمصالح والتحالفات ،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٦.

٣٨- عطية محمود حامد ،إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، الهيئة المصرية العليا للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٣٩- عامر عباس ، البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي ، ط١، منشورات زين الحقوقية ، لبنان، ٢٠١٢.

٤٠- عادل خليفة ،الاتفاق النووي الايراني في اطار التفاوض الدبلوماسي ، مجلة الغدير، العدد ٧٠، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١٦.

٤١- فادي جمعة ، العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، فلسطين ،٢٠١٩.

٤٢- كوري أن شيك وجوديت اس يافي، المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الإيراني، ترجمة إبراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

٤٣- ماهر يعقوب موسى، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، مجلة متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد (٨٨) ، ٢٠٠٢.

٤٤- محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية ، القاهرة، ٢٠١٨.

٤٥- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩- ٢٠١١ دراسة تاريخية سياسيه، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣.

٤٦- محمد سويلم السيد ، مشروع الخليج منطقة الخليج خالية من الاسلحة النووية ، صحيفة الاهرام ، العدد ٥٣٤٨٥.

٤٧- محمد عباس ناجي ،الاتفاق الايراني ومستقبل الشرق الاوسط ، كراسات استراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد ٢٥، ٢٠١٥.

٤٨- محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيبولتيكا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة، ٢٠١٤.

٤٩- محمد نورالدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٩.

٥٠- معوض غنيم سوزان، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١١.

٥١- ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في امن الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٥٢- معمر عطوي ، البرنامج النووي الايراني الوقت والتخصيب معاً، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٣٦، ٢٠١٣.

٥٣- مطلق يوسق العنزي، رؤية استراتيجية لتطوير التصنيع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الخارجية ، جامعة نايف العربية للعلوم ، ٢٠١٥.

٥٤- مصطفى العاني ، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الايرانية ، ط١، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤.

٥٥- وليد كاصد الزيدي ، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات ايرانية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد الاول ، ايلول ، ٢٠١٨.
٥٦- وليد عبد الحي ، ايران مستقبل المكانة الاقليمية عام ٢٠٢٠ ، مركز الدراسات التطبيقية ، الجزائر، ٢٠١٠.
٥٧- ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٥.

المصادر الاجنبية :

1- Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and U.S for Congress, The Library of Congress, (Washington,2016.
2- Paul K. Kerr , Iran nuclear program: status, CRS report for congress, October, 2012.

المواقع الالكترونية :

١- للمزيد حول كلمة الرئيس روحاني في منتدى دافوس على الموقع الالكتروني :
http://assafir.com/Article
٢- أمل صقر، دوافع دول الخليج الداعية للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ، 10 مايو، ٢٠١٨ ، على الموقع الالكتروني :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item